50 مليون دينار عجزاً مالياً منذ أول أبريل حتى نهاية يوليو

الكويت حصّلت نصف إيرادات الميزانية في 4 أشهر

■ الدولة أنفقت 2,55 مليار دينار على الرواتب منذ أبريل حتى نهاية يوليو

علي إبراهيم

سجلت الموازنة العامة للكويت عجزا ماليا بنحو 50 مليون دينار، خلال الـ 4 أشهر الأولى من العام المالي الحالي (2022/2021)، وذلك بعدما حققت إيرادات إجمالية بقيمة 5,16 مليارات دينار، تشكل في مجملها 47٪ من إجمالي الإيرادات المقدرة في الموازنة عند 10,9 مليارات دينار.

فيما بلغ إجمالي المصروفات والالتزام نحو 5,21 مليارات دينار تشكل 22,6٪ من إجمالي اعتمادات المصروفات للعام كاملا والمقدرة عند 23 مليار دينار، فيما يتضمن المصروف والالتزام المنفق فعليا 1,74 مليار دينار مصنفة كـ«التزام»، بالإضافة إلى 3,46 مليارات دينار إجمالي مصروفات الجهات الحكومية.

وتفصيليا، لجهة الإيرادات، حققت الكويت نحو 51,4٪ من إجمالي الإيرادات النفطية المقدرة حيث حصلت 4,7 مليارات دينار من أصل 9,12 مليارات مقدر تحصيلها عن العام كاملا، وهو ما يعكس أثر تحسن أسعار النفط على الموازنة، فيما حصلت الدولة نحو 26٪ من إيراداتها غير النفطية بواقع 470,4 مليون دينار من أصل 1,8 مليار دينار.

وتشير ارقام الإيرادات غير النفطية إلى أن الدولة حصلت على 29٪ من إيرادات الضرائب والرسوم بواقع 153,3 مليون دينار من أصل 526,11 مليونا مقدرة للعام كاملا، كما حصلت 23,2٪ من الإيرادات الأخرى بواقع 294,3 مليون دينار من أصل 1,269 مليار دينار مقدرة للعام كاملا، كما حصلت 36٪ من إيرادات التخلص من الأصول والإيرادات التشغيلية الأخرى بقيمة 2,38 مليون دينار من أصل 6,63 ملايين دينار مقدرة في الموازنة عن العام كاملا.

وتشير تفاصيل المصروفات إلى أن الكويت أنفقت 2,557 مليار دينار على تعويضات العاملين خلال أول 4 أشهر من العام وذلك بنسبة 31,7٪ من إجمالي الاعتمادات المقدرة للباب الأول بواقع 8,06 مليارات دينار، فيما أنفقت الحكومة 23,5٪ من الاعتمادات الخاصة بالباب السادس (المنح) وذلك بواقع 1,3 مليار دينار من أصل 5,55 مليارات دينار معتمدة في الموازنة عن العام كاملا، كما أنفقت 24,4٪ من مصروفات المنافع الاجتماعية بما قيمته 262,1 مليون دينار من أصل 1,07 مليار دينار معتمدة عن العام كاملا.

«الإنفاق الرأسمالي»... دون الـ 5٪

عكست أرقام الموازنة تدن كبير في معدلات الانفاق الرأسمالي التي جاءت بنسبة أقل من 5٪، إذ سجل تحليل الإيرادات والمصروفات على المستوى الاقتصادي أن جملة الانفاق الرأسمالي، بلغت 127 مليون دينار فقط من أصل 2,62 مليار دينار معتمدة في الموازنة عن العام كاملا.

1,75 مليار دينار ديون مستحقة للحكومة... و406 مستحقة عليها

أظهرت الحسابات النظامية ارتفاع طفيف في الديون المستحقة للحكومة وذلك بنسبة 1,2٪ بما قيمته 20,3 مليون دينار حيث بلغت في نهاية يوليو الماضي 1,75 مليار دينار مقارنة مع 1,72 مليار دينار في أول أبريل الماضي، فيما تراجعت الديون المستحقة على الحكومة بنسبة 0,7٪ بما قيمته 3 ملايين دينار حيث بلغ رصيدها بنهاية يوليو406,25 ملايين دينار مقارنة مع 409 ملايين دينار أول أبريل الماضي.

271,5 مليون دينار مستحقات ضريبية للحكومة

بلغت المستحقات الضريبية للحكومة بنهاية يوليو الماضي نحو 271,55 مليون دينار، بزيادة قدرها 1,76 مليون دينار عن قيمة تلك المستحقات أول العام المالي والمسجلة عند 269,79 مليون دينار.

3 فوائد ستجنيها الكويت من فرض «التأمين الصحي الخاص» على وافدي الـ 60

■ وافدو الـ 60 عددهم 50 ألفاً ستستفيد منهم شركات التأمين والمستشفيات الخاصة

طارق عرابي

أفادت مصادر مقربة من اجتماع مجلس إدارة الهيئة العامة للقوى العاملة الذي من المقرر بأن يعقد صباح اليوم برئاسة وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة «القوى العاملة» د.عبدالله السلمان، لإعادة النظر في قرار منع تجديد إذن العمل لمن تجاوز 60 عاما من المقيمين الحاصلين على الشهادات الثانوية وما دونها. وأفادت بأن محاور الاجتماع لن تخرج عن فكرة «التأمين الصحي الخاص» كشرط اساسي لحصول هذه الفئة على موافقة لتجديد أذونات العمل، وبالتالي الحصول على الاقامة، لكن المصادر استبعدت أن يتم تحديد قيمة معينة للتأمين والتي كانت تدور حول قيمة 1000 أو 2000 دينار بالسنة.

وألمحت المصادر لـ «الأنباء» إلى أن الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع خلصت إلى ضرورة فرض «تأمين صحي خاص» على هذه الفئة التي يفوق عددها الـ 50 ألف مقيم، ما سيحقق ثلاثة اهداف اقتصادية للكويت، الاول هو تخفيف الضغط عن كاهل القطاع الصحي الحكومي وميزانية وزارة الصحة، والثاني هو تعزيز دور قطاع التأمين من خلال دخول أكثر من 50 ألف عميل جديد، والثالث هو ضخ أموال ضخمة في مستشفيات القطاع الخاص الكويتي. وأشارت إلى أن نظام التأمين الصحي الخاص، ليس بدعة كويتية، فهذا النظام متبع لدى كل دول العالم، مضيفة انه لا يتوقع أن يتم تحديد قيمة معينة للتأمين الصحي الخاص لهذه الفئة خلال اجتماع مجلس إدارة «القوى العاملة»، حيث ستتم مناقشة فكرة ترك هذا الامر لشركات التأمين التي يمكن أن تتنافس فيما بينها لاستقطاب هذه الشريحة من خلال تقديم «عروض خاصة» تتناسب مع حالة وحاجة كل وافد. وزادت المصادر بقولها إن الفكرة تقوم على إتاحة الفرصة أمام الشركات لتقديم «تأمين خاص» يتناسب مع حالة كل وافد بحيث تغطي بوليصة التأمين الامراض التي يعاني منها الوافد، وبالتالي فإن قيمة هذه البوليصة ستختلف من شخص لآخر حسب عمره وحالته الصحية وحاجته من التأمين الصحي.

بالتزامن مع ارتفاعات السوق القياسية وحالة التفاؤل المسيطرة جراء هدوء الأوضاع السياسية وارتفاع أسعار النفط

الأجانب يضخّون 125,1 مليون دينار بالبورصة في 10 أشهر

■ 56,96 مليون دينار صافي تخارجات الكويتيين من البورصة منذ بداية العام

علاء مجيد

واصل الأجانب ضخ استثماراتهم في البورصة الكويتية خلال شهر أكتوبر الماضي، حيث حقق الاستثمار الأجنبي صافي شراء بقيمة 4,64 ملايين دينار خلال تعاملات الشهر، ويتزامن هذا الدخول من قبل الأجانب مع توجه البورصة الشرائي لتنهي البورصة تعاملات الشهر على ارتفاع جماعي لكافة المؤشرات، وذلك بالتزامن مع هدوء الأوضاع السياسية والتي بعد قرار العفو الأميري، وكذلك حالة التفاؤل السائدة بسن أوساط المتعاملين بالنتائج المالية الإيجابية للشركات والبنوك المعلنة حتى الآن، وارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية لم تبلغها منذ سنوات. وتركزت مشتريات الأجانب في هذا الشهر من خلال المؤسسات والشركات والتي حققت فائض شراء بقيمة 6,38 ملايين دينار، كما حققت تعاملات الأفراد صافي تعاملات شرائية بقيمة 159,5 ألف دينار بينما اتجهت صافي تعاملات صناديق الاستثمار الى البيع بقيمة 1,89 مليون دينار.

كما قام الأجانب منذ بداية العام وخلال الـ 10 أشهر الماضية بضخ 125,12 مليون دينار في الأسهم الكويتية كصافي شراء لتعاملاتهم خلال تلك الفترة.

وتركزت مشتريات الأجانب منذ بداية العام من خلال محافظ المؤسسات والشركات والتي حققت فائض شراء بقيمة 150,93 مليون دينار وفي المقابل حققت صناديق الاستثمار صافي تعاملات بيعية بقيمة 20,95 مليون دينار، كما اتجهت صافي تعاملات الأفراد الى البيع بقيمة 4,85 ملايين دينار. وكشف الكويتيون من مشترياتهم للأسهم خلال شهر أكتوبر الماضي، حيث زاد الشراء عن البيع بقيمة 12,37 مليون دينار، بينما بلغ حجم خروج الاستثمارات الكويتية من البورصة منذ بداية العام الى 56,96 مليون دينار من الاستثمارات الكويتية الى البورصة الكويتية خلال الأشهر الـ 10 الماضية.

وأظهرت حصيلة تعاملات فئات المستثمرين بالبورصة الكويتية خلال أكتوبر الماضي وصول صافي تعاملات الأفراد البيعية 391,6 ألف دينار، بينما حققت صافي تعاملات المؤسسات والشركات الشرائية بقيمة 8,87 ملايين دينار، كما سجلت صناديق الاستثمار المحلية صافي تعاملات شرائية بقيمة 2,12 مليون دينار وسجلت محافظ العملاء صافي شراء بقيمة 1,76 مليون دينار.

وخالفت تعاملات الخليجيين مع نهج الأجانب هذا الشهر فقاموا بعمليات بيع خلال شهر أكتوبر الماضي، حيث جاء صافي الاستثمار البيعي للخليجيين خلال شهر أكتوبر 17,02 مليون دينار بضغط مبيعات من جانب المؤسسات والشركات بمقدار 14,53 مليون دينار، كما جاء صافي مبيعات الأفراد الخليجيون بقيمة 986,8 ألف دينار كما جاء صافي مبيعات صناديق الاستثمار الخليجية بقيمة 1,5 مليون دينار.

كما بلغ صافي الاستثمار البيعي للخليجيين خلال الأشهر الـ 10 الماضية الى 68,15 مليون دينار بدفع من مبيعات المؤسسات والشركات الذين وصل صافي بيعهم منذ بداية العام الى 50,47 مليون دينار كما جاء صافي مبيعات الأفراد الخليجيون بقيمة 16,36 مليون دينار، كما حققت صناديق الاستثمار الخليجية صافي مبيعات بقيمة 1,37 مليون دينار.

ثقة عالمية في بورصة الكويت في ظل مكاسب السوق اللافتة (محمد هاشم)

عموميته غير العادية وافقت على زيادة رأس المال بنسبة 26,98٪

المطوع: زيادة رأسمال «وربة» ستوظّف بتوسيع عملياته وزيادة قدرته على التمويل

محمد المطوع وشاهين الغانم أثناء الجمعية العمومية لبنك وربة

وافقت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي بنك وربة والتي عقدت صباح امس بحضور عضو مجلس الادارة المفوض محمد رياض المطوع، والرئيس التنفيذي شاهين الغانم، على زيادة رأسمال البنك المصرح به بنسبة 26,98٪، على أن تطرح الأسهم الجديدة للاكتتاب العام وتخصص للمساهمين المقيدين بسجلات مساهمي البنك بتاريخ الإصدار، على أن تكون علاوة الإصدار لكل سهم 95 فلسا تضاف للقيمة الاسمية للسهم البالغة 100 فلس.

وبينما أعرب عضو مجلس الادارة محمد المطوع عن شكر مجلس إدارة البنك لثقة المساهمين، قال إن زيادة رأس المال ستشكل سندا أساسيا في توسيع عمليات بنك وربة ونموها وزيادة قدرته على التمويل، وذلك بالاستناد الى استراتيجيته التي ترتكز في بنودها الأساسية على دعم قطاع الشركات والأعمال.وأضاف أن بنك وربة سوف يكون على مقدرة من توسيع مشاركاته في عمليات تمويلية في السوق الكويتي، والأسواق الإقليمية والعالمية أيضا، لاسيما أن مشاركته في عدد من صفقات التمويل الناجحة في السنوات الماضية، قد ساهمت الى حد كبير في تعزيز ثقة المستثمرين والعملاء بأدائه.

بدوره، أكد الرئيس التنفيذي في بنك وربة شاهين حمد الغانم أن «وربة» بادر بزيادة رأس ماله وفق معطيات ارتكزت على أدائه واستراتيجيته، مشيرا إلى أن الزيادة تهدف الى تعزيز قاعدة رأس مال البنك وفق معايير لجنة «بازل 3» لكفاية رأس المال والأغراض العامة للبنك.

لتوفير الخدمات الغذائية للجيش الأميركي بـ 689,53 مليون دولار

«كي جي إل» تفوز بعقد «المورد الرئيسي» مع وكالة الدفاع اللوجستية الأميركية

أعلنت شركة رابطة الكويت والخليج للنقل بقيام إحدى شركاتها التابعة بتوقيع عقد المورد الرئيسي مع وكالة الدفاع اللوجستية الأميركية بقيمة 208 ملايين دينار بما يعادل 689,53 مليون دولار.

وقالت «الرابطة» في بيان للبورصة إن شركة كي جي إل للخدمات الغذائية والخدمات المساندة التابعة والمملوكة لها بنسبة 99٪، قد قامت بتوقيع العقد المذكور أعلاه، لتوفير المواد الغذائية والخدمات المساندة للجيش الأميركي داخل (الكويت – العراق – الأردن – سورية).

وأوضحت أن مدة العقد 24 شهرا قابلة للزيادة حتى 60 شهرا.

وأفادت «الرابطة» بأن الإيرادات المتولدة من هذا العقد سوف تنعكس على البيانات المالية للشركة التابعة في حدود عائد متوقع قدره 5٪.

من جهة أخرى، أعلنت شركة رابطة الكويت والخليج للنقل عن صدور حكم أول درجة لصالح شركتها الزميلة «كي جي إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل»، في دعوى تصفية حساب مرفوعة ضد مؤسسة الموانئ الكويتية.

وقالت «الرابطة» في بيان للبورصة إن القضية تتعلق بتصفية حساب بشأن عقد المناقصة رقم (34 – 2008) تصنيع وتوريد وتركيب وتشغيل وصيانة الرافعات الجسرية بميناء الشويخ.

وأوضحت الشركة ان حكم محكمة أول درجة ألزم المدعى عليه الأول بصفته بأن يؤدي للشركة الزميلة مبلغا قدره 3,38 ملايين دينار تقريبا، ورد خطاب الضمان رقم (231/31/10/1484) وخطاب الضمان رقم (231/31/10/1532) إلى الشركة المدعية.

وأفادت «الرابطة» بأن الحكم السابق يتعذر قياس أثره المالي على الشركة في الوقت الراهن، حيث إن حكم أول درجة غير نهائي وقابل للطعن عليه أمام محكمة الاستئناف.

«الكويتية»: جاهزية تامة لزيادة التشغيل

الرئيس التنفيذي للخطوط الكويتية م.معن رزوقي أثناء الجولة التفقدية في مبنى الركاب (T4)

في إطار استعدادات شركة الخطوط الجوية الكويتية للتشغيل الكامل لمبنى الركاب رقم 4 (T4) وعودة العمل بكامل الطاقة الاستيعابية، قام الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية الكويتية م.معن رزوقي، يرافقه مساعد الرئيس التنفيذي لشؤون العمليات الكابتن عيسى الحداد، وبعض من مديري الدوائر التشغيلية في الشركة، بجولة تفقدية في مبنى الركاب رقم 4 (T4)، وذلك للاطلاع والوقوف على آخر المستجدات واستعدادات القطاعات التشغيلية للشركة، وذلك بعد قرار مجلس الوزراء الأخير بتكليف الإدارة العامة للطيران المدني بتطبيق المرحلة الثالثة من خطة تشغيل مطار الكويت الدولي وعودة العمل بالمطار بكامل طاقته الاستيعابية، وذلك اعتبارا من 1 نوفمبر 2021.

هذا، واطلع رزوقي أثناء الزيارة الميدانية على سير آلية العمل في سائر مواقع مبنى الركاب رقم 4، وأهمها خط سير الركاب والخدمات المقدمة لهم منذ وصولهم المبنى مرورا بإنهاء إجراءات السفر في منطقة وزن الأمتعة وحتى دخولهم بوابات المغادرة، كما تخللت الجولة أيضا الاطلاع على الإجراءات الأمنية المطبقة على الركاب وحقائبهم وما يتبعها من إجراءات أخرى بهذا الخصوص.

وعلى هامش الجولة، أشاد الرئيس التنفيذي معن رزوقي بسير العمل في مبنى الركاب رقم 4 (T4) والإجراءات المتخذة سواء الأمنية أو التي تخص إنهاء إجراءات السفر كافة، وكفاءة الخدمات المقدمة للعملاء الكرام واحترافية موظفي الخطوط الجوية الكويتية في التعامل مع الركاب لتصبح رحلة الراكب سلسة وشائقة منذ دخوله المطار حتى صعوده على متن الطائرة والاستمتاع برحلة آمنة وممتعة، مشيرا إلى أن الشركة تسعى لتوفير كافة الخدمات التي تلبي احتياجات الركاب الأعزاء والعمل على تذليل كل العقبات أمامهم بشكل يليق للطائر الأزرق للوصول إلى هدف الشركة وهو الوصول إلى مستوى التميز الأعلى في خدمة العملاء.

وأضاف: اطلعنا على كافة التفاصيل في مبنى الركاب رقم 4، ومن ضمنها زيارة تفقدية لقاعات الخطوط الجوية الكويتية (بيان) و(المباركية) والخاصة بركاب درجات الرويال والأولى ورجال الاعمال والاطلاع على ما يتم تقديمه من خدمات مميزة للركاب في هذه القاعات ومدى رضاهم عن خدمة الخطوط الجوية الكويتية لهم، علاوة على ذلك قمنا بزيارة ساحة مبنى الركاب رقم 4 وتفقد الآليات والنقليات الحديثة التي تنقل الركاب والأمتعة إلى متن الطائرة وللتأكد من سلامة تشغيلها بالشكل المناسب، ومن هنا جاءت زيارتنا إلى مبنى T4 للوقوف على الجاهزية التامة للخطوط الجوية الكويتية بكل منتسبيها في المواقع التشغيلية في أنحاء المطار والقطاعات المساندة للدخول إلى المرحلة الثالثة لخطة التشغيل الكامل لمبنى الركاب رقم 4 وعودة العمل بكامل طاقته الاستيعابية، كما كان قبل جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19)، والتي أقرها مجلس الوزراء منذ أيام.